تحرك عاجل

سياسيون مُحتَجَزون ظلمًا لأكثر من عام

يُحتجز السياسيون المُعارِضون جوهر بن مبارك وخيام التركي وعصام الشابي وغازي الشواشي ورضا بلحاج وعبد الحميد جلاصي تعسفًا منذ فيفري/شباط 2023 على خلفية اتهامات لا تستند إلى أي أساس بـ"التآمر على أمن الدولة". وفي جانفي/كانون الثاني 2024، رفض قاض دعاوى الاستئناف الأخيرة ضد الإيقاف التحفظي المطوَّل للمُحتَجَزين الستة التي قدمتها هيئة الدفاع عن المُعتَقَلين السياسيين. ويجري القطب القضائي لمكافحة الإرهاب تحقيقات بشأنهم بتهمة محاولة "تبديل هيئة الدولة" بموجب الفصل 72 من المجلة الجزائية، التي يُعاقَب عليها بالإعدام. ندعو السلطات التونسية إلى الإفراج عنهم على الفور وبدون أي قيدٍ أو شرط وإسقاط التهم المُوجَّهة إليهم، إذ أنها نابعة من ممارستهم السلمية لحقوقهم الإنسانية.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

رئيس الجمهورية قيس سعيّد
طريق حلق الوادي،
الموقع الأثري بقرطاج، تونس
البريد الإلكتروني: contact@carthage.tn
تويتر: @TnPresidency

السيد الرئيس،
تحية طيبة وبعد،

أكتب إليكم للإعراب عن قلقي البالغ بشأن الاحتجاز التعسفي المطوَّل للمُعارِضين جوهر بن مبارك وخيام التركي وعصام الشابي وغازي الشواشي ورضا بلحاج وعبد الحميد جلاصي على خلفية اتهامات لا تستند إلى أي أساس بـ"التآمر". وبعد مرور أكثر من عام على اعتقالهم، لم تُفرج عنهم السلطات من الاحتجاز التعسفي. وينص القانون الدولي لحقوق الإنسان على أن لكل شخص الحق في الحرية. وقرينة البراءة أيضًا هي واحدة من متطلبات الحق في المحاكمة العادلة (المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة 7 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب).

ومنذ اعتقالهم في فيفري/شباط 2023، لم يجرِ استجواب أي منهم بشأن أي عمل يبلغ درجة الجرائم المُعترَف

بها في القانون الدولي؛ ومن ثَمَّ، فإن التهم المُوجَّهة إليهم لا تستند إلى أي أساس. واُستُجوِبوا بشأن علاقاتهم ببعضهم البعض وبدبلوماسيين أجانب، وكذلك بشأن اجتماعات عقدوها معًا ورسائل تبادلوها فيما بينهم حول الأوضاع السياسية في تونس. وتنتهك ملاحقتهم القضائية على هذا النحو المادتين 19 و21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادتين 9 و11 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، اللذين يضمنان معًا الحقين في حرية التعبير والتجمع السلمي. وقد صدقت تونس على هاتين المعاهدتين بشأن حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من الإفراج عن الناشطيْن السياسيّين شيماء عيسى ولزهر العكرمي في جويلية/تموز 2023، بعد أن أمضيا نحو خمسة أشهر رهن الاحتجاز التعسفي على ذمة القضية نفسها، فقد مُنعا من السفر ومن "الظهور في الأماكن العامة".

ومن ثَمَّ، أحثكم على ضمان الإفراج الفوري عن جوهر بن مبارك وخيام التركي وعصام الشابي وغازي الشواشي ورضا بلحاج وعبد الحميد جلاصي من احتجازهم التعسفي. وأحثكم أيضًا على ضمان رفع القيود المفروضة على شيماء عيسى ولزهر العكرمي على الفور، وإسقاط التهم المُوجَّهة إليهما، إذ أنها لا ترجع إلا إلى ممارستهما السلمية لحقوقهما الإنسانية. وريثما يُفرَج عن أولئك المُحتَجَزين، أحثكم على ضمان تلقيهم الرعاية الصحية الكافية، بما يتوافق مع أخلاقيات مهنة الطب التي تتضمن مبادئ السرية والاستقلالية والموافقة المستبصرة. وإضافة إلى ذلك، أدعوكم إلى وقف عمليات الاعتقال المستهدفة ضد المنتقدين بسبب ممارستهم السلمية لحقيهم في حرية التعبير والتجمع السلمي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

منذ فيفري/شباط 2023، فتحت السلطات التونسية تحقيقات جنائية ضد ما لا يقل عن 50 شخصًا، على خلفية اتهامات بالتآمر لا تستند إلى أي أساس؛ وقد وثقت منظمة العفو الدولية حالات ثمانية أشخاص، من بينهم ستة مُحتَجَزين حاليًا على خلفية هذه التحقيقات؛ من بينهم السياسي خيام التركي الذي أُعتُقِل في 11 فيفري/شباط، والسياسي والمُعارِض عبد الحميد جلاصي الذي أُعتُقِل في 12 فيفري/شباط، والناشط المُعارِض عصام الشابي الذي أُعتُقِل في 22 فيفري/شباط، والناشط المُعارِض جوهر بن مبارك الذي أُعتُقِل في 24 فيفري/شباط، وأخيرًا المحاميْن غازي الشواشي ورضا بلحاج اللذين أُعتُقِلا في 25 فيفري/شباط. أما المُعارِضة السياسية البارزة شيماء عيسى التي أُعتُقِلَت في 22 فيفري/شباط والمُعارِض لزهر العكرمي الذي أُعتُقِل في 13 فيفري/شباط، فقد أُفرِج عنهما إفراجًا مشروطًا في 13 جويلية/تموز 2023، بعد أن أمضيا نحو خمسة أشهر رهن الاحتجاز التعسفي.

وفي 12 فيفري/شباط 2024، بدأ المُحتَجَزون الستة إضرابًا عن الطعام احتجاجًا على احتجازهم التعسفي. واضطر اثنان منهم إلى وقف إضرابهم لأسباب صحية بينما واصل خيام التركي وعبد الحميد الجلاصي وعصام الشابي وجوهر بن مبارك إضرابهم عن الطعام حتى 27 فيفري/شباط. ووفقًا لما ذكره محامي حقوق الإنسان وعضو هيئة الدفاع عن المُعتَقَلين السياسيين، العياشي الهمامي، فإن الأوضاع الصحية للمُحتَجَزين قد تدهورت. وكانت هذه المرة الثانية التي يُضربون فيها عن الطعام بعد إضرابهم بين 26 سبتمبر/أيلول و12 أكتوبر/تشرين الأول 2023 لأسباب مماثلة والذي أنهوه بسبب مخاوف صحية.

ويجري التحقيق مع الثمانية المتهمين جميعًا بتهمة التآمر المُلفَّقة، بموجب 10 أحكام من المجلة الجزائية التونسية، من بينها الفصل 72، الذي ينص على فرض عقوبة الإعدام على كل من يحاول "تبديل هيئة الدولة". ويواجه المتهمون أيضًا عدة تهم بموجب 17 فصلًا من قانون مكافحة الإرهاب الصادر في 2015، بما في ذلك الفصل 32 من القانون، الذي ينص على فرض عقوبة السجن لمدة تصل إلى 20 عامًا على "مكوّني التنظيمات أو الوفاقات [الإرهابية]". ورفض القاضي ومحكمة الاستئناف في تونس العاصمة، في بادئ الأمر، مطلب المحامين بالإفراج عن المتهمين الثمانية من الإيقاف التحفظي، ولكن في جويلية/تموز، أمرت المحكمة بالإفراج عن شيماء عيسى ولزهر العكرمي ومنعهما من السفر إلى الخارج ومن "الظهور في الأماكن العامة". وأمرت المحكمة بتمديد الإيقاف التحفظي للمتهمين الستة الآخرين، متذرعةً بضرورة "الحفاظ على سلامة سير التحقيقات".

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2023، استُدِعي محامي حقوق الإنسان العياشي الهمامي لاستجوابه أمام قاضي التحقيق، ويخضع للتحقيق حاليًا في القضية ذاتها بنفس الاتهامات المُوجَّهة إلى موكليه المُحتَجَزين. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2023، بدأت السلطات أيضًا إجراءات قضائية منفصلة بحق المحاميتين دليلة مصدق بن مبارك وإسلام حمزة، وهما من أعضاء هيئة الدفاع عن المُعتَقَلين السياسيين، بسبب تصريحات علنية أدلتا بها بشأن القضية في أثناء مقابلات إذاعية. وتخضع المحاميتان للتحقيق بتهمة "نشر أخبار كاذبة"، بموجب المرسوم القمعي المتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال عدد 54 لسنة 2022. ومنذ بدء التحقيق في فيفري/شباط 2023، استدعت السلطات القضائية ما لا يقل عن 42 شخصًا آخرين من النشطاء السياسيين وشخصيات المُعارَضة ورجال الأعمال ونواب البرلمان السابقين والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمسؤولين الأمنيين السابقين للتحقيق في نفس القضية.

وفي 14 فيفري/شباط 2023، أعرب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، عن قلقه حيال موجة الاعتقالات الأخيرة التي تُشَنَّ ضد شخصيات المجتمع المدني والمُعارِضين المُفترَضين، والهجوم المتواصل من جانب السلطات التونسية على القضاء. وذكر المتحدث باسم المفوض على وجه التحديد الإجراءات الجنائية التي تُتَّخذ بحق "من يُفترض أنهم معارضون سياسيون" ويُتهَمون بـ"التآمر على أمن الدولة". ودعا المفوض السلطات التونسية إلى "احترام الإجراءات القانونية ومعايير المحاكمة العادلة في جميع الإجراءات القضائية والإفراج الفوري عن جميع المعتقلين تعسفيًا، بمن فيهم أي شخص مُحتَجَز بسبب ممارسته لحقوقه في حرية الرأي أو التعبير". وفي 22 فيفري/شباط 2023، أعلن الرئيس قيس سعيِّد أن كل "من يتجرأ على تبرئة" من وصفهم بأنهم "مجموعة من المجرمين" فهو "شريك لهم". وجاء هذا التصريح، مقترنًا بقرار الرئيس بفصل 57 قاضيًا من عملهم فصلًا تعسفيًا في 2022، ليساهم في إشاعة مناخ متنامٍ من ترهيب القضاء.

وكان الرئيس سعيِّد قد استولى على صلاحيات الطوارئ في 25 جويلية/تموز 2021، قائلًا بأنها ممنوحة له بموجب الدستور التونسي لعام 2014. ومنذ استيلائه على السلطة، أمر الرئيس سعيِّد بحل البرلمان التونسي، وأصدر مراسيم تهدد حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقين في حرية التعبير والتجمع السلمي، وأشرف على صياغة دستور جديد للبلاد، وسعى لتعزيز نفوذه على السلطة القضائية. وفي 1 جوان/حزيران 2022، أصدر الرئيس سعيِّد قرارًا تعسفيًا بعزل 57 قاضيًا متهمًا إياهم بسوء السلوك، بما في ذلك التقاعس عن التحقيق في القضايا المتعلقة بالإرهاب والزنا والمشاركة في جلسات خمرية. ورفضت وزارة العدل الامتثال لقرار من المحكمة الإدارية التونسية يقضي بإعادة 49 من القضاة الذين عُزِلوا من مناصبهم.

لغة المخاطبة المُفضَّلة: العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية.
يمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن حتى: 6 مايو/أيار 2024
ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتم في إرسال المناشدات بعد الموعد النهائي المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضَّلة: شيماء عيسى (صيغ المؤنث) **ولزهر العكرمي وجوهر بن مبارك وخيام التركي وعصام الشابي وغازي الشواشي ورضا بلحاج وعبد الحميد جلاصي** (صيغ المذكر).

رابط التحرك العاجل السابق:
https://www.amnesty.org/ar/documents/mde30/7273/2023/ar/